الصهيـونـيّة والاستعمار الاستيطانيّ: مقاربات فلسطينيّة

ندين روحانا عرين هوّاري
محرّران

مدى الكرمل
المـركـز العـربـي للـدراسـات الاجتماعية التطبيقية

الصهيونيّة والاستعمار الاستيطانيّ: مقارَبات فلسطينيّة
تحرير: نديم روحانا وعرين هوّاري

Zionism and Settler Colonialism: Palestinian Approaches
Edited by: Nadim N. Rouhana and Areen Hawari

التدقيق اللغويّ: حنّا نور الحاجّ
التصميم: أمل شوفاني
مسؤولة النشر والإنتاج: إيناس خطيب

لوحة الغلاف: "استيطان" للفنان الفلسطينيّ نبيل العناني.
نبيل العناني: فنان تشكيليّ، وُلد في قرية اللطرون (فلسطين) عام 1943.

ISBN: 978-965-7308-28-8
© كل الحقوق محفوظة 2023
مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة
شارع هميچينيم (الملك جورج) 90، حيفا
هاتف: 048552035، فاكس: 048525973
www.mada-research.org
mada@mada-research.org

المحتويات

5 **المقدّمة**
ندیم روحانا وعرین هوّاري

19 **الباب الأوّل: الاستعمار الاستيطانيّ: مقارَبات نظريّة**

21 المقاومة الفلسطينيّة ومعضلة الشرعيّة لدى الاستعمار الاستيطانيّ في فلسطين: الصهيونيّة تردّ بالسرديّات الدينيّة
ندیم روحانا

57 جدليّة الاستيطانيّ والاستغلاليّ في بنْية الاستعمار الإسرائيليّ: الأراضي المستعمَرة عام 1967 نموذجًا
أحمد عزّ الدين أسعد

83 قراءة مقارِنة بين الحالتين الاستعماريّتين في فلسطين والجزائر
أباهر السقّا

119 الكولونياليّة الاستيطانيّة في السياق الإسرائيليّ _ الفلسطينيّ، تفكيك الاستعمار، وعلم اجتماع إنتاج المعرفة في إسرائيل
أريج صبّاغ خوري

173 بنيامين نتنياهو وإعادة إنتاج المشروع الصهيونيّ ضمن منظومة صراع الحضارات
مهنّد مصطفى

193 **الباب الثاني: السياسات الاستعماريّة الاستيطانيّة للمشروع الصهيونيّ**

195 الاقتصاد السياسيّ تحت النظام الكولونياليّ ونشوب ثورة 1936
محمود يزبك

221 البحث عن الجولان التوراتيّة: مُخيّلات يهوديّة وتأسيس الجغرافيا الاستيطانيّة في القرن التاسع عشر
عامر إبراهيم

249 سياسات نزع الطفولة ("اللا_طفلنة"): تعقُّب آثار الكولونياليّة الإسرائيليّة
نادرة شلهوب كيفوركيان

285 السياسة الحيويّة للمحو الطبقيّ الفلسطينيّ في سوق العمل الاستعماريّ
سراب أبو ربيعة قويدر

305 **الباب الثالث: في فاعليّة المستعمَر**

307 السيّدة كيرن كَييمت: تَشكُّل هُويّات رجوليّة فلسطينيّة
في ظلّ الحكم العسكريّ
عرين هوّاري

341 مفهوم التطبيع ضمن بنْية الاستعمار الاستيطانيّ في فلسطين
ما بين ثنائيّة الرفض والقبول
مَي البزور

387 الاستعمار الاستيطانيّ ومهجَّرو المدن الفلسطينيّة:
ما بين المدن المهجَّرة ومدن المهجَّرين
هبة يزبك

419 الذاكرة كموقع مقاومة: تحرير التاريخ من أَسْر حاضر مستعمَر
أميرة سِلْمي

447 المشروع الاستيطانيّ الصهيونيّ في الأغنية الشعبيّة السياسيّة:
قراءة في الشفاهيّة الفلسطينيّة الثوريّة 1917-1952
قَسَم الحاجّ

483 المساهِمون

الاقتصاد السياسيّ تحت النظام الكولونياليّ ونشوب ثورة 1936

محمود يزبك

مقدّمة

تحوي هذه الورقة دراسة تحليليّة للأوضاع الاقتصاديّة للفلسطينيّين، ولا سيّما الفلّاحين الذين كوّنوا الأغلبيّة الساحقة من عرب فلسطين خلال ثلاثينيّات القرن العشرين. وتتناول هذه الدراسة العوامل الاقتصاديّة الفاعلة في المجتمع العربيّ، والتي نتجت عن عاملين أساسيَّين: حكم الانتداب، وإقامة الوطن القوميّ لليهود. وكان لهذين العاملين تأثيرات مباشرة على مسارات التغيير في المجتمع العربيّ.

أدّت المسارات الاقتصاديّة التي أخذت تعمل في المجتمع الفلسطينيّ إثر فرض أطر اقتصاديّة كولونياليّة جديدة (الانتداب والممارسات التمهيديّة للبيت القوميّ اليهوديّ) إلى إفراز طبقة من الفلّاحين لم يكن بمقدورها إعالة نفسها من الأرض. ومن ناحية أخرى، لم يكن المجتمع الفلسطينيّ مهيَّأً لإفراز بنْية اقتصاديّة لاستيعاب هؤلاء الفلّاحين. نتيجة لذلك، اتّسعت طبقة الفلّاحين التي عاشت في "دائرة فقر مُفْرَغة" مستمرّة ودونما أمل للخروج منها. العوامل الدافعة إلى "دائرة الفقر" كانت قويّة وسريعة، ممّا أدّى لأن يجد الكثيرون أنفسهم، خلال أقلّ من عَقدين (1918-1936)، يعيشون في ضائقة اقتصاديّة متواصلة. فتفجُّر ثورة 1936 حوى بداخله، بالإضافة إلى العوامل الوطنيّة القوميّة، تفريغًا للضغوط الاقتصاديّة التي أنتجها النظام الكولونياليّ الجديد.

وضع الفلّاحين الاقتصاديّ:

كوّنت جماهير الفلّاحين أكثر من 60% من مجموع الفلسطينيّين في عهد الانتداب. وصف مدير المعارف الحكوميّة (هامفري باومن) عام 1930 هؤلاء الفلّاحين بقوله:

> إنّ وضع الفلّاحين الاقتصاديّ مؤشّر لليأس. من الصعب أن نجد قرية عربيّة ليست غارقة في الديون. فالفلّاحون يدفعون مقادير كبيرة من الضرائب، ولا يستطيعون دفع ضريبة العُشر [...] ففي خمس عشرة قرية زرتها في منطقة الجليل، وجدت الوضع اليائس نفسه. النقود أصبحت نادرة الوجود، وفي عدّة

> أماكن يحصل الناس على حاجيّاتهم الضروريّة بالمقايضة. ليس باستطاعة الفلّاحين دفع ضريبة العُشر دونما لجوء إلى القروض، وهذا معناه زيادة كبيرة في ديونهم الهائلة أصلًا للمرابين. أمّا الفلّاحون، فيصفون وضعهم بما يلي: منذ عدّة سنوات نحن نصارع في مياه عميقة، وعمّا قريب سنغرق في تلك المياه (Simpson, 1930, p. 36).

الوصف الوارد أعلاه كُتِب عام 1930. تدنّي مستوى معيشة الفلّاحين، وغرقُهُم في الفقر والديون، دَفَعَا بهم إلى التخلّي قسرًا عن عادة الضيافة؛ وهي أهمّ تقاليد القرية العربيّة. كذلك جاء وصف هذا الوضع بدهشة واستغراب جمال الحسيني في شهادته أمام اللجنة الملَكيّة سنة 1937، إذ قال:

> مَن أكثرَ السفرَ والتجوال في فلسطين قبل الحرب العالميّة الأولى، مثلما كنت أفعل، كان يصادف الكثير من غير الموجود في أيّامنا. فمثلًا، في كلّ جولة من حيفا إلى جنين ومن جنين إلى طبريّا، أو بيسان، وكلّما مررتُ في قرية عربيّة إلى أخرى، كان سروري عظيمًا، إذ استُقبلتُ كضيف، وكُرِّمت حسب هذه العادة. فكان الفلّاحون يتنازعون فيما بينهم لتكريم ضيفهم، إنّما اليوم، فلو سافر شخص في نفس المسار سيجد أشياء غريبة [...] فما الذي حدث لتلك الجماعات التي اعتادت إكرام ضيوفها؟ (الكيالي، 1968، ص 458).

حالة الفقر والتدنّي الكبير في مستوى المعيشة انعكست كذلك في التغذية الفقيرة، على نحوِ ما يصف ذلك ويلكانسكي[1] حسبما ورد في تقرير جون هوپ سمپسون:[2]

> غذاء الفلّاح فقير ومن نوعيّة واحدة؛ فغذاؤه الدائم عبارة عن رغيف من الخبز. وجبة الإفطار والغذاء تتكوّن من عدّة أرغفة خبز وبصل وفجل. أمّا الوجبة المطبوخة، فيأكلها الفلّاح عند المساء، وتتكوّن في المعتاد من الخبّيزة والبصل والفلفل، فالزيت والفلفل يركّبان غذاءه الرئيسيّ [...] أمّا اللحم، فاستعماله نادر جدًّا. فلتكريم ضيف قد يُذبح خروف مريض، وأحيانًا قد تشتري المرأة أثناء عودتها من سوق المدينة -بعد بيعها بعض الطيور والجبن والبيض- رأسَ وأرجُلَ خروف لإعداد وجبة دسمة (Simpson, 1930, p. 65).

أخذ وضعُ الفلّاح الاقتصاديُّ ومستوى معيشته في التدهور سريعًا بعد الحرب العالميّة الأولى. هذا التدهور كان قائمًا عشيّة تفجُّر ثورة عام 1936؛ فخلال الحرب العالميّة الأولى

1. ويلكانسكي: مدير محطّة التجارب الزراعيّة الصهيونيّة في تل أبيب. كتب بحثًا عن حالة الفلّاح الفلسطينيّ سنة 1930.

2. جون هوپ سمپسون: رئيس لجنة تقصّي حقائق بريطانيّة رسميّة للتحقيق في أحداث عام 1929 في فلسطين. ونُشِر تقريره عام 1930.

ارتفعت أسعار المنتَجات الزراعيّة وحصل ارتفاع طفيف بمستوى المعيشة، إلّا أنّ أسعار المنتَجات الزراعيّة أخذت في الهبوط بحدّة مع انتهاء الحرب، ورافق ذلك ارتفاع في تكاليف الإنتاج، ولذا فدخْلُ الفلّاح لم يغطِّ نفقاته لإعالته ولزراعة أرضه، ولحلّ تلك المعضلة التجأ الفلّاح إلى قروض المرابين بالربا الفاحش. كان متوسّط الفائدة التي دفعها الفلّاح عن قرض أكثر من 30%. غير أنّ التعبير "العشرة خمسطعش" (أي إنّ القرض المكوَّن من عشر ليرات فلسطينيّة يُرَدّ في نهاية موسم الحصاد خمس عشرة ليرة) كان تعبيرًا رائجًا بين الدائنين والمقرِضين" (Ibid, p. 68).[3]

دَيْن الفلّاح أُعيد كلّه أو جزء منه مع انتهاء موسم الحصاد، وحالًا بعد سداد الدَّيْن وجد الفلّاح نفسه غارقًا في دَيْن جديد أضيفَ إلى ما تبقّى من ديون السنوات السابقة. واشتدّ هذا الوضع أكثر بعد هبوط أسعار المنتَجات الزراعيّة بعد الحرب العالميّة الأولى، فلم تكفِ مصادر دخله لا لدفع القروض ولا لإعالته، ممّا أدخل الفلّاح في دائرة مفرَغة من الفقر لم يستطع الخروج منها؛ إذ لم يكن بإمكانه استثمار تلك القروض في مجالات إنتاجيّة لتحسين إنتاج الأرض. فاستُغِلّت القروض عادة للاستهلاك الشخصيّ أو لشراء البذار. من ناحية أخرى، لم توفّر قطعة الأرض التي يملكها الفلّاحُ المتوسّطُ مصاريفَ إعالته، ولذا لم يتبقَّ في يد الفلّاح بعد موسم الحصاد أيُّ فائض من المال لاستثماره في تحسين إنتاجيّة الأرض.

"الوحدة المعيشيّة" (أي الحدّ الأدنى من قطعة الأرض المطلوبة لتوفير الحدّ الأدنى من مصاريف عائلة فلّاحيّة متوسّطة) كان مقدارها 75 دونمًا من الأرض البور مزروعة بالغلال. هذا بالنسبة لعائلة مالكة لقطعة الأرض؛ أمّا العائلة المستأجِرة، فكانت الوَحدة المعيشيّة المطلوبة 130 دونمًا من الأرض البور (Ibid, p. 65). بغية فحص توافر تلك الشروط فعلًا، وخاصّة في المناطق الجبليّة، أُجرِيَ في سنة 1930 بحث في بير زيت، القريةِ التي اعتُبِرت فوق المتوسّط من جهة الحالة الاقتصاديّة بالنسبة لسائر قرى المنطقة. وحسب معطيات ذلك البحث، قُسّمت الأراضي المزروعة في القرية على النحو التالي (Ibid, p. 63):

27.4% من مجموع الأرض الزراعيّة غُرِست بالزيتون.

18.2% من مجموع الأرض الزراعيّة غُرِست بالكرمة.

46.6% من مجموع الأرض الزراعيّة زُرِعت بالغلال.

لقد عاش في قرية بير زيت 180 عائلة، وَ "الوحدة المعيشيّة" المطلوبة لكلّ عائلة احتُسِبت وَفقًا لمئة واثنَيْ عشر (112) دونمًا. فمساحة القرية المزروعة استطاعت توفير "وحدات معيشيّة" لخمس وستّين (65) عائلة فقط، وبالتالي بقيت مئة وخمس عشرة (115) عائلة

3. (التايه، 1930، 24 آب).

زائدة عن "الوحدات المعيشيّة" المتوافرة في القرية. نتيجة لهذا، كان على أكثر العائلات أن تبحث عن مصادر دخل إضافيّة، حصلوا عليها من ثلاثة مصادر رئيسيّة:

1. المساعدات الماليّة من الأبناء المهاجرين في الخارج.

2. العمل الأجير داخل القرية أو خارجها.

3. الاقتراض من المرابين.

قرية بير زيت غرقت في دَيْنٍ مجموعُهُ 7,000 جنيه فلسطينيّ، أي بمعدّل مقداره 39 جنيهًا على كلّ عائلة. لم يكن بمقدور الفلّاح المتوسّط دفع ذلك الدَّيْن، إذ إنّ كامل دخل الفلّاح من قطعة أرض مكوَّنة من 120 دونمًا لم يتعدَّ الأربعين (40) جنيهًا سنويًّا. فبعد احتساب الضرائب بما يتراوح بين خمسة وثمانية (8-5) جنيهات ومصاريف أدوات العمل والبذار بين ثمانية عشر وواحد وعشرين (21-18) جنيهًا، يتبقّى في يد الفلّاح ما بين تسعة وأحد عشر (9-11) جنيهًا، والمفروض أن يكفي هذا المبلغ للإنفاق على كلّ حاجيّاته، ومن ضمنها لحم وغذاء لخمسة أو ستّة أنفار (Ibid, p. 66).

تُظهِر هذه المعطيات أنّ العائلة الفلّاحيّة بلغت شفا الإفلاس؛ إذ لم تستطع تلك العائلة إعالة نفسها من دخلها، وكذلك لم يكن بمقدورها دفع ديونها، وهذا ما أفضى بالفلّاح أن يغرق أكثر وأكثر في الديون والقروض دونما توافر لأيّ فرصة للاستثمار في النواحي الإنتاجيّة.

لقد استمرّ وضع الفلّاح الاقتصاديّ في التدهور بعد سنة 1930، وذلك بسبب هبوط أسعار المنتَجات الزراعيّة بفعل إغراق الحكومة الأسواقَ بمنتَجات مستورَدة. فعلى سبيل المثال، هبط سعر طنّ القمح بعد تمّوز عام 1930 من أحد عشر (11) جنيهًا إلى ستّة (6)، وهبط سعر طنّ الشعير من خمسة جنيهات (5) إلى ثلاثة (3)، وطنّ الذرة هبط من ثمانية (8) جنيهات إلى أربعة (4). أدّى هبوط الأسعار إلى تدنّي صافي الدخل إلى مستوى ثلاثة جنيهات وستّمئة فلس فلسطينيّ (3.600) للعائلة الفلّاحيّة المستأجِرة (Ibid, p. 68).

لم تتوقّف دائرة فقر الفلّاحين عن الاتّساع. في سنة 1937، أورَدَ تقرير اللجنة الملَكيّة لفلسطين (المعروف باسْم تقرير لجنة بيل -وسيشار لاحقًا إلى التقرير بهذا الاسم)[4] عن وضع الفلّاحين ما يلي:

> وضع الفلّاحين، الذين ما زالوا يكوّنون الأكثريّة الساحقة بين السكّان العرب، هو الدالّة الحقيقيّة لفحص التقدّم الاقتصاديّ لفلسطين العربيّة. للأسف، لا مجال

4. لجنة بيل (وتُعْرَف رسميًّا باسْم "اللجنة الملَكيّة لفلسطين") كانت لجنة تحقيق ملَكيّة بريطانيّة شُكّلت لتقترح تغييرات على الانتداب البريطانيّ على فلسطين في أعقاب اندلاع الثورة العربيّة في فلسطين في فترة الأعوام 1936-1939.

> للشكّ أنّ مستوى معيشة الفلّاحين ما زال متدنّيًا، وقد تضرّروا من هبوط الأسعار العالميّة ومن سنوات قحط قاسية [...] ففي سنة 1920 كانوا يملكون أرضًا تكفي حاجات عائلاتهم. عددهم ازداد كثيرًا، واليوم لا يجدون أرضًا يعتاشون منها، ونتيجة ذلك شهدنا أمواج المهاجرين من القرية إلى المدينة (تقرير لجنة بيل، 1937، ص 89).

وحين لم تَعُد الأرض مصدرًا كافيًا لمعيشة الفلّاح الفلسطينيّ، بسبب السياسةِ الكولونياليّة لإتاحة قيام "البيت القوميّ اليهوديّ"، والضغوطِ الاقتصاديّة المرافِقة على الفلّاح العربيّ، اضطُرّ الفلّاح إلى التفتيش عن عمل في المدينة. ولكن سياسة الأجور المنخفضة التي تبنّتها حكومة الانتداب تجاه العمّال الفلسطينيّين الذين قَدِموا بأغلبيّتهم من المجتمع الفلّاحيّ لم تساعدهم للخروج من دائرة الفقر. هذا الوضع يمْكننا فهمه من الصورة الحسّيّة التي صوّرها عام 1930 هِلِل دان (أحد زعماء الصهيونيّة في حيفا)، إذ كتب:

> اليهوديّ الذي اسمه ناتن حروبي، الذي عمل لدى مقاولٍ عربيّ كي يتعلّم مهنة تعبيد الطرق، حصل على أجرة مساوية للعامل العربيّ، فأُجرته اليوميّة لم تَكفِهِ في تلك الأيّام (أواخر العشرينيّات) حتّى لوجبة الصباح؛ إذ إنّ العامل اليهوديّ حتّى يعيل نفسه كان عليه أن يتقاضى أجرة 30 قرشًا مصريًّا في اليوم حدًّا أدنى. أمّا العامل العربيّ، فحصل على أجرة يوميّة تتراوح بين عشرة وخمسة عشر (10-15) قرشًا مصريًّا، على الرغم من أنّ إنتاجيّة العامل اليهوديّ لم تتعدَّ الـ 69% من إنتاجية العامل العربيّ (هلل، 1973، ص 24-51).

في سنة 1937، تراوحَ الأجر اليوميّ الذي تلقّاه العامل العربيّ غير المهنيّ (وعلى هذا النحو كان شأنُ معظم الفلّاحين العرب -غير مهنيّين) بين مئة ومئة وثمانين (100-180) مِلًّا في اليوم (Simpson, 1930, pp. 70-71). هذا المبلغ لم يسعف الفلّاح المهاجر إلى المدينة في التخلّص من مأزقه الاقتصاديّ.

السياسات الكولونياليّة:

أثر الضرائب الحكوميّة على تدهور وضع الفلّاحين الاقتصاديّ

الضرائب التي فُرِضت على جماهير الفلّاحين فاقت كثيرًا مقدرتهم على السداد. فطريقة جباية الضرائب كانت عاملًا إضافيًّا دفع بجماهير الفلّاحين إلى الغرق في الديون التي اقترضوها من المرابين بالربا الفاحش. كانت الإدارة البريطانيّة على علم بأنّ نسبة الضرائب المفروضة على الفلّاح شكّلت عبئًا ثقيلًا. وهذا يمْكننا فهمه من شهادة حاكم قضاء يافا،

الشهادة التي دُوِّنت في تقرير سمپسون الرسميّ، إذ كتب:

> الشيء الوحيد الذي يستطيع جابي الضرائب حجزه مقابل الضريبة هو المحصول الزراعيّ [...] والطريقة الوحيدة للقيام بذلك (أي جباية الضريبة) كانت إقامة حارس على البيدر خلال فترة الدرس، إذ لا يمكن نقل المحصول قبل دفع الضريبة. أمّا الحارس، فتُدفع أُجرته من الفلّاح، وهذا بدوره يسبّب عبئًا آخر. فحتّى يتخلّص الفلّاح من دفع أجرة الحارس، يُضطرّ إلى الغرق في الديون، حتّى يدفع الضريبة وحتّى يتخلّص من مصاريف الحارس [...] وبالنسبة لمقدار الضريبة، فأنا أعتقد أنّه يجب إعفاء 50% (على الأقلّ) من الفلّاحين من كلّ أنواع الضرائب، بسبب دخلهم المتدنّي الذي لا يزيد عن 30 جنيهًا. لقد دفع الفلّاحون الضريبة خلال دخولهم لدائرة الفقر أو دائرة الديون. أنا مقتنع أنّه إذا رفض الفلّاحون دفع الضريبة، فلن نستطيع جبايتها بالطرق القانونيّة [...] لذا، أقترح أن نجبي الحدّ الأدنى من الضرائب. مقدار ما يدفعه الفلّاحون ليس كثيرًا، لكنْ قياسًا إلى دخلهم هذا المبلغ أكثر بكثير من مقدرتهم (Ibid).

حتّى عام 1935، دفعت جماهير الفلّاحين أنواع الضرائب التالية:

1. ضريبة العُشر.
2. ضريبة الويركو.[5]
3. ضريبة الأغنام.

العُشر هي الضريبة المفروضة على الإنتاج الزراعيّ، وكانت نسبتها حتّى سنة 1925 تساوي 12.5% من كامل الدخل. فعند احتساب الضريبة من صافي الدخل، نجد أنّ هذه الضريبة قد استهلكت نحو 35% من صافي إنتاج الفلّاح، حيث لم تأخذ هذه الضريبة في الحسبان المصاريفَ المرافِقة لعمليّة الإنتاج. بعد الشكاوى العديدة الصادرة من الجمهور، قرّرت حكومة الانتداب تخفيض ضريبة العُشر إلى 10% من كامل الدخل، والتنازل عن الـ 2.5% التي أضيفت أيّام الحكم العثمانيّ كمجهود حربيّ (Abcarius, 1938, p. 516).

طريقة جباية ضريبة العُشر ونسبتها المذكورة آنفًا استمرّت حتّى سنة 1927، وأدّت إلى تعميق ضائقة الفلّاح الاقتصاديّة، وسحقت سحقًا بارزًا دخله الصافي؛ إذ إنّ مقدار الضريبة التي فُرِضت على الفلّاح قُدّرت من قِبل لجنة تخمين، وعمليّة التخمين استغرقت وقتًا طويلًا؛ ممّا منع الفلّاح من تسويق منتَجاته في المدينة مع انتهاء موسم الحصاد حين يكون

5. الويركو: ضريبة تعود إلى زمن الحكم العثمانيّ استمرّ الانتداب البريطانيّ بجبايتها من الفلّاحين الفلسطينيّين، ودفعها الفلّاح عن الأرض الزراعيّة والبور التي بملْكيّته.

الطلب على الإنتاج الزراعيّ كبيرًا والسعر مرتفعًا، فاضطُرّ الفلّاح إلى تخزين إنتاجه حتّى زيارة لجنة التخمين. فترة الانتظار تلك جرّت خسائر فادحة على المزارعين المحلّيّين؛ إذ إنّه خلال فترة الانتظار غرقت الأسواق بالمنتَجات الزراعيّة المستورَدة من البلدان المجاورة -ولا سيّما سوريا ولبنان-، فوصل الإنتاج المحلّيّ إلى الأسواق متأخّرًا، بعد هبوط الأسعار، إلّا أنّ لجنة تخمين الضرائب لم تأخذ في الحسبان هذا التغيير، واحتسبت الضريبة حسب أسعار السوق المرتفعة (Granovsky, 1927, p. 130).

حاولت الحكومة في سنة 1927 إدخال تحسينات على طريقة جباية العُشر. فبدلًا من لجنة تخمين سنويّة، عُيّن مَبلغ سنويّ لجباية العُشر. والطريقة الجديدة استندت إلى أسعار السوق خلال السنوات الأربع السابقة. محاولة التصحيح ولّدت ظلمًا أفدح من السابق، وعبئًا أثقل ناء به كاهل الفلّاح؛ إذ إنّ السنوات التي تلت التصحيح كانت سنوات قحط وآفات زراعيّة، أضيفَ إليها هبوط حادّ في أسعار المنتَجات الزراعيّة، مقارنة بأسعار فترة السنوات 1924-1927 التي شكّلت قاعدة لاحتساب ضريبة العُشر المصحّح، فهبطت أسعار القمح بِـ 50%، والشعير بِـ 68%، والسمسم بِـ 46%، والزيتون بِـ 44% (Simpson, 1930, p. 174).

نتيجة لهبوط الأسعار الحادّ، لم يَعُدْ بوسع الفلّاحين قطعيًّا دفع ضريبة العُشر، وهذه الحقيقة اضطَرّت حكومةَ الانتداب إلى التنازل سنويًّا عن قسم كبير من تلك الضريبة. في فترة العامين 1930-1931، تنازلت الحكومة عن 92% من مجموع الضرائب المفروضة على الفلّاحين (Brown, 1982, p. 96).

لم تدم طريقة العُشر المصحّحة طويلًا؛ ففي سنة 1935 غيّرتها الحكومة إلى ضريبة جديدة سمّتها "ضريبة الأملاك الزراعيّة" حوت بداخلها ضريبة العُشر والويركو، لكن دون احتساب الأغنام.

وعملت السياسة الكولونياليّة البريطانيّة على إفقار الفلّاح ومالك الأرض، ويتضّح هذا من خلال فرض ضريبة الويركو (وهي الضريبة المفروضة سنويًّا على المباني والأراضي). وفرضت حكومة الانتداب الويركو بنسبة 12.5% من القيمة الصافية للأرض الميري (ملْك الدولة)، ووصلت حتّى 32.2% من القيمة الصافية للأرض المُلك. وفي ما يتعلّق بالمباني التجاريّة، كانت نسبة الويركو 28.2% من قيمة المبنى الصافية (Simpson, 1930, pp. 70-71). أمّا نسبة الويركو المنخفضة نسبيًّا، والتي فُرِضت على أرض الميري الزراعيّة، لكون الأرض الميري موضوع ضريبة العُشر، فقد وصلت إلى 35% من صافي الدخل (Abcarius, 1938, p. 516)، ولذا تكون الضريبة المفروضة على إنتاج الأرض الميري تساوي 47.5% من صافي الإنتاج الزراعيّ، وهذا ما استهلكته الحكومة لوحدها (Simpson, 1930, p. 174).

بالإضافة إلى النفقات الضريبيّة المذكورة من ضريبة العُشر على النتاج الزراعيّ للمالك وللمستأجر، وضريبة الويركو على من يملك أرضًا وعقارًا تجاريًّا، دفع الفلّاح المستأجر إيجارًا لصاحب الأرض قُدّر بثلث إنتاج الأرض. لكن على الرغم من ارتفاع النسبة الضريبيّة وهبوط الأسعار، استمرّ ارتفاع إيجارات الأراضي، وتقرير سمپسون يشرح تلك الظاهرة المتضاربة بقوله:

> الإيجارات في ارتفاع مستمرّ، ومن الصعب الحصول على قطعة أرض للإيجار، وعلى الرغم من ذلك فالمستأجر يعرض إيجارات مرتفعة ليس بمقدوره دفعها، فيفعلون ذلك على أمل إعالة العائلة. كثيرون عرضوا إيجارًا بلغ حتّى 50% من إنتاج الأرض [...] وحتّى عندما دفع الفلّاح 30% من إنتاجه كإيجار كان عليه تحمُّل دفع ضريبة العُشر (Ibid, p. 69).

أمّا الضريبة الثالثة التي فُرضت على الفلّاحين، فكانت ضريبة الأغنام التي فُرضت على الحيوانات التي يزيد عمرها عن السنة ولم تُستعمل كوسائل إنتاجيّة. احتُسبت ضريبة الأغنام على الرأس، وفُرضت حسب النسبة التالية – وَفْق أسعار فترة العامين 1936-1937 (Abcarius, 1938, p. 525):

الماعز والخراف بقيمة 48 مِلًّا للرأس؛ الجمال والأبقار بقيمة 120 مِلًّا للرأس.

لقد كانت الضرائب عاملًا هامًّا في تدنّي مستوى معيشة الفلّاح، وفي استمرار تعلُّقه بالمُرابين وغرقه في الديون، وهو ما حالَ دونَ أن يوفّر الفلّاح المال لتحسين مستوى معيشته ومستوى الزراعة.

وصف تقرير لجنة سمپسون مقدار العُشر الذي دفعه الفلّاحون فعلًا بما يلي:

> الفلّاح العربيّ لا يُضطرّ إلى بيع العُشر من محصوله فقط، بل إلى بيع خُمسه كي يدفع العُشر نقدًا، وفي الواقع تجاوزت النسبةُ -في كثير من الأحيان- الخُمسَ؛ إذ إنّ أسعار تقدير الأعشار لم تستند إلى أسعار البيع في القرية، بل إلى أسعار البيع في المدينة، والاختلاف بين السعرين كبير جدًّا. أضف إلى ذلك أنّ سعر البيع كان أقلّ بكثير من سعر الشراء. لقد كان تقدير العُشر يستند إلى سعر البيع المرتفع [...] فعند القيام بهذا الاستبيان (سنة 1930) وُجِد أنّ طنّ الشعير قد بِيعَ في غزّة (من قِبل الفلّاح) بجُنَيْهين فلسطينيَّيْن، بينما كان سعر السوق للمستهلك 3.100 ج. ف. (Simpson, 1930, p. 519).

الغبن الناتج عن تقدير قيمة الضريبة، ونسبة الضريبة المرتفعة، جعلا دخلَ الفلّاحِ الصافيَ يتدنّى على نحوٍ ملموسٍ. فقد أنفق الفلّاح المستأجر أكثر من خُمس المحصول مقابل

ضريبة العُشر، وخُمسَيْن بدل الإيجار، وكان على الفلّاح إعالة أفراد عائلته ودفع الفوائد على قروضه ممّا تبقّى من المحصول. ينبغي أن نذكر هنا أنّ صافي المحصول المتبقّي عند الفلّاح كان نتاج عمل عائلة كاملة برجالها ونسائها وأطفالها، لا نتاج عمل فرد واحد. فالنتيجة أنّ عائدات العمل المستثمَر في الأرض لم تغطّ نفقات العامل.

فإذًا ضائقةُ الفلّاح الاقتصاديّة، والسياسة الضريبيّة الانتدابيّة، كانتا ضمن سياسة مقصودة غرضها التسبُّب في أن يتدنّى مستوى الفلّاحين المعيشيّ، واستمراريّةُ هذا الوضع من شأنها أن تَضطرّ الفلّاح حتمًا إلى ترك أرضه وهجرها (صايغ، 1980، ص 52). وقد عبّر عن هذا جمال الحسيني، سكرتير اللجنة العربيّة العليا في شهادته أمام اللجنة الملَكيّة سنة 1937، حينما قال:

> إنّ الفهم العربيّ الواضح لاستمرار سياسة الانتداب الاقتصاديّة ستؤدّي إلى القضاء اقتصاديًّا على الفلّاحين، فالحكومة اتّخذت رسميًّا سياسة إفقار تجاه الفلّاحين، حتّى تَضطرّ العربيّ إلى بيع أرضه لليهوديّ [...] ليس من الصعب فهم الحقيقة، إنّ المخاطر الاقتصاديّة التي تهدّد أمّة كبيرة ستولّد العصيان (الانتفاضة) وعدم الاستقرار، خاصّة حينما تكون تلك المخاطر مرتبطة بمطالب سياسيّة (الكيّالي، 1968، ص 564-570).[6]

لقد أدرك جمال الحسيني ذلك من خلال التجربة التي عايشها، وعبّر بموقفه هذا عن الشعور الذي ساد لدى أوساط الفلسطينيّين آنذاك. وقد احتجّت الصحافة الفلسطينيّة آنئذٍ بمئات المقالات ضدّ سياسة الانتداب البريطانيّ الذي ميّز ضدّ المجتمع الفلسطينيّ لتسهيل إقامة "الوطن القوميّ اليهوديّ.

تقلُّص المساحات الزراعيّة العربيّة

مستوى معيشة جماهير الفلّاحين المتدنّي نتج أيضًا عن تقلّص المساحات الزراعيّة العربيّة نتيجة لعاملَيْن أساسيَّيْن: 1. شراء المؤسّسات اليهوديّة للأراضي الزراعيّة العربيّة؛ 2. الزيادة الطبيعيّة السريعة لدى السكّان العرب. هذان العاملان ولّدا ضغطًا على مصادر جماهير الفلّاحين المعيشيّة، وكان لهما دَوْر مهمّ في استمراريّة تدنّي مستوى المعيشة، وفي عدم تمكّنهم من الخروج من دائرة الفقر المفرَغة. فالأراضي الزراعيّة العربيّة التي اشترتها مؤسّسات الاستيطان اليهوديّة لم تعد تكوّن مصدرًا معيشيًّا للسكّان العرب الذين سكنوا أو اعتاشوا من تلك الأراضي قبل بيعها، وكذلك توقّفت عن أن تكون مصدر رزق لسكّان المدن المحيطة بسبب خسارة المصالح الاقتصاديّة.

6. وقد شدّد تقرير سمپسون على هذا الاستنتاج وحذّر منه كما رأينا في الأمثلة السابقة. انظروا كذلك: (Yazbak, 2000, pp. 203-204)

ويبرز أثر السياسات الكولونياليّة البريطانيّة وتفاعلها مع السياسات الكولونياليّة الاستيطانيّة للمؤسّسات الصهيونيّة جليًّا في عمليّة نقل ملْكيّة الأرض. لقد عبّر جون هوپ سمپسون عن استنتاجه بعد عرض أسس سياسة الاستيطان الصهيونيّة بقوله إنّه نتيجة لشراء الأراضي في فلسطين من قِبل الصندوق القوميّ اليهوديّ تصبح تلك الأراضي كأنّها خارجة عن نطاق البلاد. فلم يعد بمقدور العربيّ الاستفادة منها آنيًّا ولا مستقبَلًا. الأمر لم يتولّد عنه فقط غياب الأمل لدى العربيّ في أن يستأجر أو يفلح تلك الأراضي، بل إنّ العربيّ -نتيجة لشروط الإيجار المتشدّدة المشترَطة من قِبل الوكالة اليهوديّة حسب عقد الإيجار لليهوديّ- مُنع إلى الأبد من العمل في تلك الأرض (Simpson, 1930, p. 54). ولقيت استنتاجات هوپ سمپسون تأكيدًا من سياسة اللجنة التنفيذيّة لدائرة الهستدروت الصهيونيّة، إذ قيل في شهادة اللجنة التنفيذيّة لمنظّمة العمّال اليهود العامّة إنّ المستوطنات اليهوديّة أقامها وموّلها رأسمال يهوديّ، وذلك كي يؤدّي الأمر إلى الهجرة والاستيطان اليهوديّ في فلسطين، إذ لم يكن بالإمكان الحصول على تلك الأموال لو وُجّهت لتشغيل العمال العرب (Ibid).

كانت مساحات الأراضي الزراعيّة التي اشتراها اليهود صغيرة قياسًا إلى نسبة السكّان اليهود، إلّا أنّ موقع تلك الأراضي كان ذا أهمّيّة كبرى في ماهيّته فاقت الكمّيّة؛ إذ إنّ عناصر الاستيطان فضّلت شراء مساحات واسعة في المناطق السهليّة ومنطقة الساحل، فهذه أراضٍ ذات إنتاجيّة عالية، وإمكانيّات تطويرها أكثر تنوُّعًا، ولذا فمواردها الاقتصاديّة تَفوق الأراضي الجبليّة. يورد تقرير لجنة بيل المعطيات التالية في ما يخصّ الأراضي الزراعيّة المصنَّفة تحت الرقم 1 في التصنيف الضريبيّ على الأراضي، إذ إنّها ذات أعلى إنتاجيّة اقتصاديّة (تقرير لجنة بيل، 1937، ص 84).

الجدول (1): نسبة الأراضي الزراعيّة المصنَّفة تحت الرقم 1

الأراضي من صنف 1 في يد العرب 106,400 دونم	مجموع السكّان الزراعيّين العرب 590,000[7]
الأراضي من صنف 1 في يد اليهود 102,000 دونم	مجموع السكّان الزراعيّين اليهود 50,000

نُفّذت عمليّة شراء اليهود للأراضي من أصحابها العرب، منذ بداية الانتداب حتّى سنة 1936، حسب المعطيات التالية (صايغ، 1980، ص 45).

7. معطيات السكّان حسب ما ورد في الإحصاء الرسميّ البريطانيّ (Mills, 1931).

الجدول (2): نسبة الأراضي التي اشتراها اليهود من العرب حتّى سنة 1936

البائع	مجموع الأراضي المشتراة (دونم)	النسبة المئويّة
1. أصحاب إقطاعات غائبون	358,974	%52.6
2. أصحاب إقطاعات محلّيّون	167,802	%24.6
3. الحكومة؛ الكنائس؛ الشركات الأجنبيّة	91,001	%13.4
4. الفلّاحون	64,201	%9.4
المجموع	681,978	%100

أمّا مجموع الأراضي التي كانت بملْكيّة اليهود قبل الانتداب، فقد بلغت 650,000 دونم (تقرير لجنة بيل، 1937، ص 49). وأسهَمَ شراء الأراضي من قِبل الحركة الصهيونيّة في توسيع دائرة غير المالكين العرب الذين يعيشون في المناطق القرويّة الزراعيّة. فالأراضي التي اشتراها اليهود من الغائبين (غير الفلسطينيّين)، أو من أصحاب الإقطاعات المحلّيّين، تميّزت بمساحاتها الشاسعة. تلك الأراضي كوّنت قبل بيعها مصدر معيشة لعدد كبير من السكّان؛ إذ إنّ هؤلاء زرعوها أو كان هناك سكّان مدن ارتبطت مصالحهم التجاريّة أو الخدماتيّة بها.

في ما يخصّ بيع أراضي مرج بن عامر، تشير قوائم حكّام حيفا والناصرة أنّ عدد العائلات التي اشتغلت فعلًا في تلك الأراضي بلغ 1,270 عائلة. أمّا عدد العائلات التي ارتبطت مصالحها الاقتصاديّة بتلك الأراضي، ولم يعمل أفرادها في الزراعة، فقد بلغ 4,900 عائلة. ويرى البعض أنّ الأرقام المبيَّنة أعلاه تُعتبر أقلّ بِـ 20% من الرقم الحقيقيّ بسبب ضغوط الإحصاء (Simpson, 1930, p. 58).

أدّت شروط الشراء اليهوديّة إلى إخراج السكّان العرب الأصلانيّين من تلك الأراضي، وكي يستطيع هؤلاء إعالة أنفسهم انتقلوا إلى مناطق أخرى، فولّد ذلك الانتقال بدَوْره ضغطًا مكثَّفًا على الأراضي الباقية، وهذا تسبّب في ضغوط على المصادر الاقتصاديّة القائمة.

خلّف إخراج السكّان العرب من الأراضي التي بيعت لليهود ظاهرة غريبة في بداية الثلاثينيّات. فعلى الرغم من هبوط أسعار المنتَجات الزراعيّة وزيادة العبء الضريبيّ، شهدنا تنافسًا شديدًا بين الفلّاحين على استئجار الأراضي، ممّا رفع بدل الإيجار وخفّض من أرباح الفلّاحين، وعلى الرغم من ذلك، كان هنالك بعض الفلّاحين الذين تعهّدوا بدفع 50% من محصولهم كبدل إيجار، على الرغم من عدم مقدرتهم الفعليّة على دفع مثل تلك المبالغ. نبع هذا الوضع من الحاجة إلى استبقاء أمل لإعالة العائلة (Ibid, p. 69).

يورد تقرير سمپسون مثالًا عمليًّا يوضّح مدى المنافسة القائمة بين الفلّاحين على استئجار الأراضي: "ثمّة حادثة متّصلة بأرض بملْكيّة يهوديّة لم تُستوطَن بعد. العرب من قرى مجاورة

استأجروا الأرض التي كانت مساحتها 5,600 دونم مقابل بدل إيجار 20% من المحصول. في سنة 1928/1927، عُرض عقد الإيجار بالمزاد العلنيّ ودُفع بدل إيجار مقداره 260 ج.ف. في سنة 1929/1928، دُفع بدل إيجار للقطعة نفسها مقداره 400 ج.ف. في سنة 1930/1929 دُفع بدل الإيجار للقطعة نفسها مقداره 505 ج.ف. مقدار ارتفاع بدل الإيجار خلال ثلاث سنوات بلغ 200%، بينما كان هبوط أسعار المنتَجات الزراعيّة قرابة 50% (Ibid).

اشتدّت قضيّة "المقتلَعين" (المقصودون: المزارعون الذين اقتُلعوا من أراضيهم نتيجة بيعها لليهود واستيطانها)،[8] وبخاصّة بعد سنة 1931، إذ إنّه حتّى سنة 1930 استطاعت حكومة الانتداب توطين المقتلَعين في قطع أراضٍ بديلة للتخفيف من غضبهم، ولإضعاف حركة الاحتجاج التي عكستها الصحف الفلسطينيّة. لكن بعد سنة 1931، أصبح من الصعب إيجاد أراضٍ بديلة لهؤلاء المقتَلَعين، فتفاقمت الصعاب المعيشيّة حتّى تفجرّت عام 1936 (تقرير لجنة بيل، 1937، ص 73).

وسّعت العائلات المقتلَعة دائرةَ غير المالكين التي كانت قائمة حتّى ما قبل سنة 1930، إلّا أنّ مشكلة غير المالكين أخذت تقلق حكومة الانتداب، خاصّة بعد سنة 1930؛ إذ إنّ إمكانيّات التشغيل التي كانت قائمة لم تستطع استيعاب الطلب المتزايد على أماكن العمل التي باستطاعتها توفير ظروف معيشيّة أساسيّة لتلك العائلات غير المالكة.

الضائقة الاقتصاديّة التي وقعت فيها جماهير الفلّاحين، وغير المالكين على وجه الخصوص، أقلقت المندوب السامي ووكهوب الذي قال سنة 1932: "التزايد المستمرّ في طبقة غير المالكين يشكّل تهديدًا اجتماعيًّا ينبغي أن تُتّخَذ بصدده الخطوات المناسبة دونما تأخير؛ فعلى الرغم من الصعاب العمليّة والمعارَضة السياسيّة والمعارَضة اليهوديّة الأكيدة [...] فإنّ الضرر الذي قد تجلبه طبقة العرب غير المالكين سيؤدّي إلى نتائج اقتصاديّة قد تصبح بؤرة لانعدام الهدوء إلى حدّ قد تكون فيه سببًا لفوضى عارمة" (Brown, p. 172).

في سنة 1930، عيّنت الحكومة لجنة تحقيق لفحص ظروف الفلّاحين الاقتصاديّة، وذلك من خلال عيّنة شملت 104 قرى، فكانت نتيجة التحقيق أنّه من خلال 23.73 ألف عائلة سكنت تلك القرى هنالك 6,940 عائلة غير مالكة (Simpson, 1930, p. 26).

تنبّهت حكومة الانتداب لخطورة ازدياد عدد الفلّاحين غير المالكين، الذي قد يؤدّي إلى "انعدام الهدوء"، وهو ما أقلقها، وسَعَت حكومة الانتداب لمنع حصول "انعدام الهدوء"، وذلك عبْر وضع قوانين لحماية الفلّاحين المستأجرين وصغار الفلّاحين. لكن مثل تلك القوانين

8. تعريف المقتلَعين حسب تقرير لجنة بيل (1937، ص 317).

كانت قائمة في سنوات العشرين، إلّا أنّها لم تنجح في وقف تلك الظاهرة، ولذا حاولت الحكومة تصحيح تلك القوانين في سنة 1932، وفي سنة 1933، وفي سنة 1934، لوقف عمليّة اقتلاع الفلّاحين والحدّ من توسيع دائرة غير المالكين لتمنع ما سمّته "انعدام الهدوء". هذا الواقع أظهر بوضوحٍ التناقضَ بين أهداف الانتداب البريطانيّ المعلَنة لإقامة "وطن قوميّ" لليهود من ناحية، والحفاظ على عدم "انعدام الهدوء" في المجتمع العربيّ والذي أقيم "الوطن القوميّ" اليهوديّ على حسابه، من ناحية أخرى. بَيْدَ أنّ هذه القوانين، التي لم تمنع انتقال الأراضي العربيّة لملْكيّة يهوديّة، لم تُفلِح -على الأقلّ حتّى سنة 1937- في إيقاف عمليّة ازدياد أفراد تلك الطبقة، ولذلك خلَصَتْ لجنة بيل إلى القول: "ستبقى مسألة غير المالكين مَصدرًا دائمًا للغضب في الحاضر وسببًا لعدم الاستقرار في المستقبل" (تقرير لجنة بيل، 1937، ص 159).

اتّساع طبقة غير المالكين لم يشغل الحكومة فحسْب، بل شغل كذلك القيادات العربيّة التي استخدمت المعطيات الإحصائيّة الحكوميّة حول اتّساع طبقة الفلّاحين، لتدّعي أمام لجنة التحقيق برئاسة القاضي بيل أنّ الحكومة تنهج سياسة مقصودة لتعميق الفقر في أوساط الفلّاحين ستؤدّي حتمًا إلى بيع أراضيهم (المصدر السابق).

إنّ مقولة الزعامة الفلسطينيّة أنّ الفقر وسط الفلّاحين أدّى إلى بيع الكثير منهم أراضيهم لليهود (على نحوِ ما عبّر عن ذلك جمال الحسيني في شهادته أمام لجنة بيل، إذ أشار أنّ 25% من الأراضي التي اشتراها اليهود هي ملْك الفلّاحين)، هذه المقولة لا تدعمها المعطيات العمليّة، ويمكننا نقضها بسهولة حين نقارنها بمعطيات ونِسب ومقادير بيع الأراضي من فئات السكّان المختلفة؛ فنسبة الأراضي التي باعها الفلّاحون -كما رأينا أعلاه- كانت صغيرة جدًّا ولم يكن بإمكانها التسبُّب في توسيع طبقة غير المالكين، فهذه الطبقة قد اتّسعت نتيجة بيوع الأراضي من قِبل أصحاب الإقطاعات الكبيرة والتي كانت مكان سكنى ومصدر معيشة لكثيرين من هؤلاء الفلّاحين الذين مارسوا في هذه الأراضي "حقوق التصرّف" حسبما كان سائدًا منذ فترة الحكم العثمانيّ.[9] حتّى بدايةِ الانتداب البريطانيّ على فلسطين، لم تكن لكبار الملّاكين العرب، الفلسطينيّين وغيرهم، مصلحة في اقتلاع الفلّاحين من الأراضي التي عملوا فيها وكانت مصدرَ معيشة لهم ومصدرَ ربح للملّاكين. لكن اختلف الأمر زمن الانتداب البريطانيّ، وحين باع الملّاكون أراضيهم للحركةِ الصهيونيّة واستيطانِها اقتُلِع الفلّاحون من هذه الأراضي ولم تَعُدْ تشكّل مصدرًا لمعيشتهم.

المبنى الاقتصاديُّ الرأسماليّ والكولونياليّ للحكم الانتدابيّ، وتطوُّر اقتصاد "الوطن القوميّ اليهوديّ"، أثّرا في مسار التطوُّر والتغيير في مبنى العلاقات الرأسماليّة في قِطاع الاقتصاد

9. "حقّ التصرّف" مصطلح عثمانيّ قانونيّ، ضمِنَ للفلّاح الذي عمل في الأرض التي لم يملكها حقوقًا منعت المالك والدولة من اقتلاعه من الأرض اعتباطًا.

العربيّ؛ فالتغيُّر الاقتصاديّ الحادّ والبارز كان في مجال الأرض. شراءُ الأراضي من قِبل اليهود وزيادةُ الطلب جعلا الأرض نتاجًا تسويقيًّا، وفتحا أمام صاحب الإقطاع الإمكانيّة لتجميع رؤوس الأموال مقابل بيع الأراضي أو توسيع رقعة الإقطاع؛ وذلك أنّ الإنتاج الزراعيّ أصبح كذلك إنتاجًا تسويقيًّا. هذا التطوّر أثّر سلبيًّا على طبقة الفلّاحين، ولا سيّما على صغار المالكين، إذ في الحالتين -البيع أو توسيع ملْكيّة صاحب الإقطاع- سيتضرّر الفلّاحون من صغار المالكين.

انتقال الاقتصاد العربيّ إلى مرحلة الرأسماليّة حدث في فترة الفقر وغرَق الفلّاحين في الديون. طُلب من الفلّاح الصغير دفع ديونه نقدًا. عدم تمكّنه من دفع ديونه نقدًا دفَعَهُ إلى بيع أرضه لصاحب الإقطاع أو للتاجر، وهؤلاء التجّار وأصحاب الإقطاعات هم أنفسهم كانوا -في الغالب- أصحابَ الديون.

أَفضى هذا المسار إلى ازدياد أفراد طبقة غير المالكين. في تقرير للويس فرينتش، مدير التطوير في حكومة الانتداب، ورد ما يلي: "في المناطق الجبليّة، هنالك اتّجاهان لانتقال الأراضي دونما مراقبة. ففي بعض المناطق، يجري انتقال الأراضي دون وجود عمليّة تطوير متقدّمة، على العكس ممّا في المناطق الساحليّة، لكن هذا الانتقال يؤدّي إلى نتائج شبيهة في إيجاد عرب غير مالكين. وفي مناطق أخرى، أدّى هذا الابتلاع التدريجيّ والواضح من قِبل الأفندي أو المَلاّك الرأسماليّ إلى انتقال نحو 30% من هذه الأراضي من أيدي فلّاحين عرب صغار إلى رأسماليّين عرب (Palestine, Department of Development, & French, 1931, p. 19).

بعض أصحاب الإقطاعات الكبيرة في المناطق الجبليّة هم أنفسهم كانوا أيضًا أصحابَ إقطاعات في المناطق السهليّة والساحليّة، وقد باعوا الأراضي لليهود، أو عملوا سماسرة لتلك المبيعات، وكان من بين هؤلاء شخصيّات عُرِفت بمواقفها الوطنيّة وَ "ناضلت" لمنع بيع الأراضي لليهود.

زاد تطوُّر المسار الرأسماليّ في قِطاع الاقتصاد العربيّ من تركيز الأراضي بأيدي طبقة دقيقة من السكّان القرويّين. وهذا الاتّجاه يبرز من خلال المعطيات التالية المستنِدة إلى تحقيق حكوميّ أُجرِيَ سنة 1936 وشمل 322 قرية (صايغ، 1985، ص 37).

الجدول (3): توزيع الأرض بين المالكين

مساحة الإقطاعة (دونم)	النسبة المئويّة للمالكين من مجموع السكّان القرويّين	النسبة المئويّة للمساحة المملوكة من مجموع الأراضي المستغَلّة زراعيًّا
أكثر من 5,000	%0.01	%19.2
5,000-1,000	%0.02	%8.2
1,000-100	%8	%35.8
100-0	%91.8	%37.1

تحليل تركيبة المجموعة الأخيرة -(100-0)- يُظهِر بوضوح مدى فقر الفلّاحين: 27.6% من القرويّين كانوا مُلّاكًا لأراضٍ تقلّ مساحتها عن 40 دونمًا، وَ 21.9% من القرويّين كانوا مُلّاكًا لقِطع أراضٍ تقلّ مساحتها عن خمسة دونمات (المصدر السابق). إلى تلك المعطيات ينبغي أن نضيف غيرَ المالكين الذين بلغت نسبتهم 24.9% من مجموع السكّان القرويّين -حسب تقرير سمپسون.

قدّر تقرير سمپسون الحدَّ الأدنى لقطعة الأرض المطلوبة لإعالة أسرة فلّاحيّة متوسّطة حسب التفصيل التالي: أرض بور 130 دونمًا، أو 40 دونمًا نصفها مرويّ، أو 15-20 دونمًا مغروسة بالحمضيّات أو الموز (Simpson, 1930, p. 64). تُظهر المعطَيات المذكورة أنّ معظم الفلّاحين المالكين لم يستطيعوا الحصول على الحدّ الأدنى المطلوب لإعالتهم من أراضيهم، ولذا اضطُرّوا إلى التفتيش عن بدائل لمعيشتهم.

تأثير التزايد السكّانيّ الطبيعيّ على وضع الفلّاح الاقتصاديّ

ازداد عدد السكّان العرب ازديادًا ملموسًا في فترة السنوات 1922-1936. شكّل هذا التكاثر عاملًا إضافيًّا ضَغَطَ على الموارد الاقتصاديّة للسكّان العرب. وبرز تأثير هذا العامل على نحوٍ خاصّ في المناطق التي حصل فيها تقليص لمساحات الأرض المزروعة، دونما إيجاد بدائل تقنيّة وانتقال إلى الزراعة المكثّفة. أدّى هذا المسار إلى نمّو اقتصاديّ سلبيّ ظهرت نتائجه في تعميق الفقر في أوساط الفلّاحين.

بلغ التكاثر الطبيعيّ لدى السكّان العرب في فترة السنوات 1922-1936 ما نسبته 2.6%، وكانت هذه من أعلى نِسب التكاثر الطبيعيّ في العالم. أَفْضَتْ هذه النسبة إلى مضاعفة عدد السكّان خلال 27 سنة (Hopkins, 1938, p. 16).

في سنة 1922، بلغ عدد السكّان العرب 660,641 نسمة، وارتفع هذا العدد إلى 954,216 نسمة في سنة 1936 (Himadeh, 1938, p. 559)، واعتاش 62% من مجموع السكّان العرب من الزراعة.

هبوط نسبة وفيات الأولاد من الفئة العمْريّة 0-5 سنوات كان العامل الأساسيّ في دفع عمليّة التكاثر الطبيعيّ، وقد رافق الهبوطَ في الوفيات ارتفاعٌ في الأعمار. فالمعطيات المتوافرة عن المسلمين في فترة السنوات 1926-1944 تشير إلى ارتفاع في أعمار الرجال من معدّل 37 سنة إلى 49 سنة، أي إنّ الارتفاع عام 1936 مقداره 12 (كوهن، 1978، ص 5).

معطيات التغييرات التي حصلت في تركيبة أعمار الرجال المسلمين في فترة السنوات 1926-1944 تُظهِر ما يلي:

1. ارتفعت نسبة مجموعة الفئة العمْريّة 0-14، خلال الفترة المذكورة، بنحو 5%.

2. نقصت نسبة مجموعة الأعمار التي تقوم بالفعّاليّات الاقتصاديّة (الفئة العمْريّة 15-39) بنحو 6%.

فعمليّة التكاثر الطبيعيّ السريع أدّت إلى ارتفاع نسبة المجموعات "المعالة"، وقابَل ذلك هبوطُ نسبة المجموعات "المعيلة". وأثقلت التغيُّرات الحاصلة في تركيبة الأعمار العبءَ الواقعَ على الطبقة المعيلة، والتي كانت نسبتها آخذة في الهبوط.

العمل المأجور

تطوُّر المَرافق الاقتصاديّة في المدن، ولا سيّما المدن الساحليّة في ثلاثينيّات القرن العشرين بسبب المشاريع الكولونياليّة البريطانيّة (كالميناء ومعامل التكرير -على سبيل المثال)، شكَّلَ عاملَ "جذب" في أوساط القرويّين للبحث عن مصادر عيش في المدينة. ومن ناحية أخرى، كان الضغطُ الاقتصاديّ وضائقةُ المعيشة في القرية من العوامل "الدافعة" إلى الهجرة.

قطعة الأرض المزروعة، والتي كوّنت أساس الدخل، وعلى الأغلب المصدر الوحيد لدخل العائلة الفلّاحيّة، تقلّصت بسبب العوامل المذكورة أعلاه، ونتيجة للتكاثر السكّانيّ، وقوانين الوراثة، وعمليّة البيع. فعند فحص النسبة بين عددِ السكّان القرويّين ومساحاتِ الأراضي الزراعيّة في منطقة جنين، على سبيل المثال، سنة 1933-1934، تشير المعطيات بوضوح إلى وجود عمليّة تقلُّص متواصل للمساحات الزراعيّة للوَحدة المعيشيّة. هذه العمليّة كانت عامّة لدى جميع القرى الفلسطينيّة.

الجدول (4): نسبة السكّان القرويّين مقابل الأرض المزروعة في منطقة جنين سنة 1934-1933

عدد المالكين	مجموع الأراضي المزروعة (دونم)	معدّل القطعة المملوكة (دونم)
4,793 من بينهم كان: 499 (بملْكيتهم مساحات فوق الوحدة المعيشيّة)	260,161 161,593	 323.8
4,294 (يملكون مساحات أقلّ من الوحدة المعيشيّة)	104,337	24.3

المصدر: (كوهن، 1978، ص 4).

من خلال المعطيات المذكورة أعلاه، نفهم أنّ الأكثريّة الساحقة من المالكين في منطقة جنين لا يستطيعون إعالة أنفسهم من الأراضي التي بحوزتهم، ولذا فالفلّاح يُضطرّ إلى التفتيش عن مصادر عيش كعامل مأجور. وأوضحت عمليّة التحقيق التي جرت عام 1936 لتوفير معطيات للّجنة المَلَكيّة عدمَ مقدرة القرية على توفير الدخل الكافي لسكّانها، وأظهر ذلك التحقيق أنّ 35% من مجموع المالكين في المنطقة القرويّة ملك كلّ منهم مساحة زراعيّة أقلّ من خمسة دونمات (Simpson, 1930, p. 64)، وهو ما اضطَرّ تلك العائلات إلى العمل المأجور لتوفير مصادر عيش أساسيّة.

لم يكن تقلُّص المساحات المزروعة وازديادُ السكّان عاملَيْن وحيدين دافعين إلى التفتيش عن العمل المأجور، بل لقد انضاف عامل ظرفيّ في بداية الثلاثينيّات: الهبوط الحادّ في أسعار المنتَجات الزراعيّة نتيجة للسياسة الكولونياليّة التي استوردت كمّيّات كبيرة من المنتوجات الزراعيّة لمصلحة الاستيطان الصهيونيّ. العوامل الثلاثة معًا، بالإضافة إلى العوامل الأخرى المذكورة أعلاه، دفعت الفلّاح إلى الهجرة من القرية. فعندما توافرت الظروف الدافعة إلى الهجرة من المناطق القرويّة، أخذت تتكوّن مع بداية ثلاثينيّات القرن العشرين عوامل الجذب في المدينة، ولا سيّما في المدن الساحليّة. وجود الظرفين معًا -الدفع والجذب- أدّيا إلى تدفّق القرويّين إلى المناطق المدنيّة، آملين في الحصول على مصادر معيشيّة لهم ولأبناء عائلاتهم.

أصبح العمل المأجور عامل جذب للسكّان القرويّين، لأنّ تطوُّر مصادر الاقتصاد في الفرعَيْن الرئيسيَّيْن، المدينيّ وزراعة الحمضيّات الفلسطينيّة (التي اتّسعت مساحتها بسبب ازدياد التصدير)، فتح إمكانيّات جديدة أمام السكّان القرويّين. ونتيجة للهجرة الفلّاحية، ازداد عدد السكّان المدنيّين المسلمين في فترة السنوات 1922-1939 بنسبةٍ مقدارُها 3.4% فوق نسبة التكاثر الطبيعيّ. نبع هذا الارتفاع من هجرة الفلّاحين إلى المدينة (Hopkins, 1938, p. 12).

لا يعكس ارتفاع نسبة السكّان المدنيّين حقيقة تدفُّق القرويّين إلى المدينة، إذ إنّ المدينة كوّنت مصدر جذب للقرويّين لا ابتغاء الانتقال الدائم فحسْب، بل كذلك للعمل فترات قصيرة بحيث يرجع الفلّاح إلى قريته بعد انتهاء عمله أو بعد انخفاض الطلب على العمالة في المدينة. لكن كلّما كانت الموارد الاقتصاديّة القرويّة تهبط، كان يرتفع عدد العمّال الباحثين عن مَصدر عيش في المدينة.[10]

خلقَ تطوُّرُ المدينة الفلسطينيّة، الذي رافقه تقلُّص في مصادر المعيشة في القرية، ظاهرة "أحياء الصفيح" أو "حارات التنك"، وبخاصّة في منطقة حيفا في أرض الرمل، وفي شمال يافا في أرض المنشيّة. وأقلقت ظاهرة تدفّق الفلّاحين وإقامة أحياء الصفيح الحكومةَ الانتدابيّة؛ إذ رأت السلطة في الحركات السكّانيّة المذكورة ظاهرة بروليتاريّة تكوّن بؤرة للغليان الاجتماعيّ، وقد تنبع من داخل هذه المجموعات السكّانيّة قيادات جديدة تَكون مصالحها مضادّة لمصالح القيادات الفلسطينيّة التقليديّة.

وبحجّة الأضرار الصحّيّة التي قد تتسبّب فيها حارات التنك، قرّرت الحكومة القضاء على تلك الأحياء، وبدأت بعمليّات الهدم عام 1934، إلّا أنّ عمليّة الهدم نُفِّذت ببطء شديد ولم تتوقّف الهجرة إلى تلك الأحياء حتّى بعد البدء بعمليّات الهدم. في هذا الصدد كتبت جريدة هآرتس: "خلال السنة (1937) هُدِمت في منطقة أرض الرمل 3,000 برّاكيّة. ومعظم ساكني البرّاكيّات تركوا المدينة ورجعوا إلى قراهم. وعلى الرغم من ذلك، لم تنتهِ المشكلة نهائيًّا؛ فعلى أرض الرمل بقي نحو 1,000 برّاكيّة، ومكان البرّاكيّات المهدومة قامت خلال السنة برّاكيّات جديدة، بلغ عدد ساكنيها قرابة 3,000 شخص" (هدم حارة البّراكيّات في أرض الرمل، 1938، 11 أيلول، ص 3).

محاولات الحكومة القضاء على أحياء الصفيح لم تمنع استمراريّة الهجرة إلى المدينة، لأنّ عوامل الدفع في القرية كانت قويّة جدًّا؛ فعلى الرغم من معرفة الناس لنوايا السلطة هدم تلك الأحياء، شهدت الفترة ازديادًا مستمرًّا لسكّان حارات التنك. فجريدة هآرتس وصفت أوضاع هذه الحارات بِـ "الرهيب" وكتبت:

> مشكلة البرّاكيّات العربيّة في مدينة حيفا ليست جديدة، وقد شكّلت عبئًا على السلطة والبلديّة منذ عدّة سنوات. فعدد تلك البرّاكيّات آخذ في الازدياد سنة بعد سنة وبأعداد كبيرة، وسكن فيها الآلاف من الفقراء، ولا سيّما من العمّال القرويّين ومهاجري مدن الشمال العربيّة الذين قَدِموا إلى حيفا للبحث عن العمل فبلغ عدد البرّاكيّات 4,000، ويسكن فيها نحو 10,000 (المصدر السابق).

10. للاستزادة في موضوع هجرة الفلّاحين إلى المدن -ولا سيّما حيفا-، انظروا: (يزبك، 1988).

تقلُّص الموارد الاقتصاديّة في القرية، مقابل اتّساع إمكانيّات العمل في المدينة، وسّع نطاق الأجيرين. ففي سنة 1931، كان عدد هؤلاء 211 ألفًا من مجموع السكّان العرب البالغ عددهم 785 ألفًا. معنى هذا أنّ 27% من مجموع السكّان العرب عملوا بالأجرة (كوهن، 1978، ص 39). وحصل هذا في حين لم تستطع الصناعة العربيّة التطوّر بنِسَب مساوية لارتفاع نسبة الأجيرين العرب. فاستوعبت الصناعة العربيّة فقط 8% من مجموع العاملين، وارتفعت نسبة الأجيرين في قِطاعَي الخدمات والزراعة وخاصّة زراعة البيّارات. ففي الخدمات وصلت نسبتهم حتّى 32%، وفي الزراعة بلغت 12%، وذلك حسب إحصاء عام 1931 (المصدر السابق، ص39، 41)، وباقي الأجيرين غير المنظَّمين وجدوا لأنفسهم مصادر معيشة في أعمال غير مهنيّة في المدينة وذات طبيعة مؤقّتة.

ارتفعت نسبة طبقة الأجيرين الفلسطينيّين خلال فترة قصيرة. نتج ازدياد عدد الأجيرين -في الأساس- عن عدم مقدرة الزراعة الفلسطينيّة التقليديّة والمثقلة بالضرائب على منافسة الاستيراد المتزايد والذي سعى لضرب الاقتصاد الفلّاحيّ العربيّ. ومقابل هذا التحوّل، لم تتطوّر الصناعة العربيّة لتستوعب أعدادًا كبيرة من الأيدي العاملة المدفوعة من القرية. وأمّا فرع الحمضيّات الفلسطينيّة، فكان الفرعَ الاقتصاديّ الوحيد الذي توسّع وتطوّر، لكن حتّى هذا الفرع كان مربوطًا بمتغيّرات السوق العالميّة، وكان عليه الصمود كذلك أمام الإنتاج اليهوديّ المتزايد. ولم تستطع القاعدة الصناعيّة العربيّة مجاراة القاعدة الاقتصاديّة اليهوديّة ذات رؤوس الأموال الأوروبيّة، بل حدث تراجع في مجالات عديدة، وبخاصّة في فرع الاقتصاد الفلسطينيّ الأساسيّ لإنتاج الصابون، والذي نتج عن نقصان التصدير وعدم القدرة على منافسة الإنتاج اليهوديّ الأرخص. فالتراجع في هذا الفرع الرائد كان من بين العوامل التي أخافت الرأسماليّ العربيّ من استثمار أمواله في الصناعة.

وحيث لم تكن طبيعة العمل العربيّ الأجير ذات طبيعة مستدامة، فقد دخلت هذه القِطاعات العاملة في ضائقة اقتصاديّة أكثر قسوة حين حصل التباطؤ الاقتصاديّ في فلسطين مع بداية عام 1936، فدخلت أعداد كبيرة من المهاجرين الفلّاحين الذين قَدِموا إلى المدينة للبحث عن مصادر معيشة إلى دائرة البطالة ممّا ولّد غليانًا اجتماعيًّا خطيرًا. وفي الواقع أنّ استيعاب الأعداد الكبيرة من الأجيرين في أعمال مؤقّتة، وتكوُّن الوعي لقيمة النقود وإمكانيّات التقدُّم والرفاهيّة التي لمسوها خارج القرية، سُحِبا من تحت أرجلهم مع بداية الأزمة الاقتصاديّة للعام 1936.

الواقع السياسيّ والاقتصاديّ والأيديولوجيّ الذي أخذ في التطرّف في القِطاع اليهوديّ، وتطبيق شعار "العمل العبريّ"، ومنافسة الأجيرين العرب في المنشآت الحكوميّة، إضافة إلى ازدياد الهجرة اليهوديّة في فترة السنوات 1934-1936، كانت من الأسباب الأساسيّة في

تباطؤ الاقتصاد العربيّ والتضييق على الأجيرين العرب. ونتيجة لهذا التباطؤ الاقتصاديّ، بدأت حركة الفلّاحين في التدفّق عائدة نحو القرية. ولم ينتج ذلك عن فتح مجالات عمل جديدة في القرية، بل نتيجة لإغلاق أماكن العمل ومصادر المعيشة في المدينة في وجه العامل العربيّ.

نقطة الحسم

أثّرت الطفرة في الاقتصاد العربيّ (التي بدأت مع عام 1933، بفعل الطلب المتزايد للبيوت السكنيّة في مدن الساحل والذي نتج عن هجرة يهوديّة مكثّفة هربًا من صعود النازيّة في أوروبا) أثّرت في الفلسطينيّين على نحوٍ ينطوي على تناقض. فالهجرة اليهوديّة الكبيرة في السنة الأولى، وفي السنة الثانية عام 1934، خلقت طلبًا متزايدًا على الأيدي العاملة في قِطاع البناء الذي جرف معه باقي القِطاعات الاقتصاديّة. وموجة الهجرة اليهوديّة استمرّت في التمدّد سنة 1935، ووصل رقمها القياسيّ إلى 61,845 مهاجرًا. وبالإضافة إلى أرقام الهجرة اليهوديّة الرسميّة، كانت هناك هجرة يهوديّة غير رسميّة أو غير "شرعيّة" لم تسجَّل أعدادها الإحصائيّة رسميًّا. قدّرت لجنة بيل عدد هؤلاء في سنة 1933 بِـ 22,400 مهاجر غير شرعيّ. ومعظم اليهود المهاجرين وصلوا إلى فلسطين دون أيّ رأسمال. المهاجرون الرسميّون الذين وصلوا إلى فلسطين وكان بحوزتهم رأس مال يزيد عن 250 جنيهًا فلسطينيًّا كان عددهم 22,379، ومقابل هؤلاء وصل إلى فلسطين 98,655 معيلًا دون أيّ رأسمال؛ أي إنّ مؤسّسات الاستيطان الصهيونيّة اضطُرّت إلى توفير عمل ومَصادر معيشة لِـ 80% من المهاجرين اليهود حالًا عند دخولهم إلى فلسطين. هذا التزايد السكّانيّ اليهوديّ المكثّف في قِطاع العائلات المعيلة زاد الضغطَ على أماكن العمل، وقامت منظّمات العمل الصهيونيّة بالضغط على حكومة الانتداب لتخصيص أماكن عمل تفضيليّة لليهود على حساب العمّال العرب، وقامت كذلك بفرض شعار "العمل العبريّ" (بالقوّة أحيانًا)، لإخلاء العمّال العرب من أماكن عمل في القِطاع اليهوديّ. فالهجرة العربيّة المكثَّفة التي تدفّقت إلى المدينة مع بداية سنة 1933 اصطدمت في سنة 1935 بجسم يهوديّ كولونياليّ منظَّم سعى لتأمين أماكن عمل للمهاجرين اليهود على حساب العمّال العرب. ولم تستطع العمالة العربيّة الرخيصة وغير المنظَّمة الوقوفَ في وجه الضغط اليهوديّ المنظَّم والمدعوم من سلطات الانتداب. وحتّى المستوطنات الزراعيّة اليهوديّة التي استغلّت تشغيل القوى العاملة العربيّة الرخيصة واستفادت من ذلك، لم تستطع الصمود أمام ضغط منظّمات العمل اليهوديّة والشعارات الأيديولوجيّة.

لقد تقاضى العامل العربيّ في الزراعة اليهوديّة (في قِطاع الحمضيّات) أجرة يتراوح مقدارها بين 80 وَ 120 مِلًّا في اليوم الواحد، وقد فهمت منظّمة العمل اليهوديّة ("الهستدروت") أنّ

المنافَسة الحرّة بين العمّال العرب واليهود لن تحلّ مشكلة تشغيل العمّال اليهود، ولذا استعملت الهستدروت شتّى وسائل الضغط لتوفير أماكن عمل لليهود، على حساب أماكن العمّال العرب (شپيرا، 1976، ص 51). ونتيجة لتطبيق سياسة "العمل العبريّ"، طَردت المؤسّسات الصهيونيّة العمّال العرب، الذين شكّلوا قرابة 20% من القوى العاملة العربيّة، ودخلت مكانها قوى يهوديّة (المصدر السابق، ص 172). تطبيق شعار "العمل العبريّ" رافقته أحيانًا تهديدات وعنف ومقاطعة ضدّ المشغِّل اليهوديّ. وتحدّثت الصحافة العبريّة عن مجموعات يهوديّة قامت بالتفتيش عن عمّال عرب في مَزارع يهوديّة بملْكيّة خاصّة، وهاجمت أصحاب المزارع وهدّدتهم بمنع تسويق بضائعهم. وقد ازدادت التهديدات والعنف حتّى إنّ الحكومة وجدت نفسها مضطرّة عام 1936 إلى تعديل قانون منع التهديد لحماية أصحاب المزارع اليهوديّة الخاصّة. وأشارت لجنة بيل في استنتاجها بالنسبة لتطبيق شعار "العمل العبريّ" قائلة: "استطاعت تلك السياسة تقليص مجال العمّال العرب، وخاصّة هؤلاء الذين خرجوا من قراهم للعمل المأجور" (المصدر السابق).

لم تستطع العمالة العربيّة الرخيصة غير المنظّمة التنافسَ مع العمل العبريّ المنظَّم، حتّى في الصراع على تأمين أماكن عمل العمّال العرب في مَرافق العمل الحكوميّة. وتتداخل السياسة الكولونياليّة لحكومة الانتداب مع السياسات الكولونياليّة الاستيطانيّة للمنظّمات الصهيونيّة. فالوكالة اليهوديّة نجحت -نتيجة لضغط متواصل ومنظّم- في التوصّل مع الحكومة إلى اتّفاقية يصبح بموجبها ثلث العمّال العاملين في المَرافق الحكوميّة من اليهود، على الرغم من أنّ نسبة اليهود بين السكّان عامّة لم تزِدْ عن 18% (المصدر السابق، ص 98).

إمكانيّة الرجوع إلى القرية

لم ينقطع العامل العربيّ الأجير عن قريته، لأنّ ظروف العمل خارج القرية لم تدفع به إلى ذلك، ولذا لم تتوافر طبقة بروليتاريّة مدينيّة عريضة. شروط الأجر القليلة التي دُفِعَت للعامل العربيّ كانت عاملًا هامًّا لعدم انقطاعه عن القرية؛ فهذا العامل رأى العمالة الأجيرة مصدرَ دخل إضافيًّا لا وحيدًا، إلّا أنّ مصدر الدخل هذا أصبح أساسيًّا وهامًّا كلّما تقلّصت القاعدة الاقتصاديّة القرويّة. فأجرة العامل العربيّ كانت منخفضة في ثلاثة مَرافق: العمل الحكوميّ واليهوديّ والعربيّ.

وكانت حكومة فلسطين الانتدابيّة المشغِّلَ الأكبر للعمال العرب، ودفعت الحكومة أجرًا أعلى لقوى العمل المنظَّمة. وبما أنّ العمّال القرويّين كانوا الأقلّ تنظُّمًا، فقد حصلوا على الأجر الأقلّ، فدفعت الحكومة في سنة 1928 الأجور حسب التدريج التالي:

1. للعرب القرويّين 120-150 مِلًّا لليوم.

2. للعرب المدينيّين 140-170 مِلًّا لليوم.

3. لليهود غير المنظَّمين 150-300 مِلّ لليوم.

4. لليهود المنظَّمين 250-300 مِلّ لليوم.

حصل العامل العربيّ في فرع الحمضيّات العربيّ على أجر متدنٍّ، وذلك بسبب المقولة التي مُفادُها أنّ المشغّل مضطرّ إلى دفع ذلك الأجر حتّى يحافظ على مستوى المنافسة مع الزراعة اليهوديّة المنظّمة والمُمَكْنَنة (Brown, p. 150). وقد حصل العامل العربيّ على أجر أكثر انخفاضًا في صناعة النسيج، فكان معدّل الأجر الذي دُفِع للعامل العربيّ في هذه الصناعة في سنة 1933 مقداره 50 مِلًّا لليوم. درجات الأجور المتدنّية لم يكن باستطاعتها أن تعمل على انقطاع القرويّ عن قريته؛ فالعمل العبريّ المنظّم -بالإضافة إلى الزيادة في عدد طالبي العمل اليهود دون اتّساع كافٍ في النشاط الاقتصاديّ العربيّ- أدّى إلى رجوع الكثير من المهاجرين القرويّين إلى قراهم ليصبحوا عبئًا جديدًا على القاعدة الاقتصاديّة القرويّة ولزيادة نسبة البطالة. فالفلّاح الذي عاد إلى قريته انتظر الفرصة الأولى كي يتركها لينضمّ إلى قوى العمل الأجيرة، وهكذا حدث سنة 1936 بعدما قرّرت الحكومة طرد العمّال الحورانيّين ("الحوارنة") من حيفا. فمن منطقة نابلس لوحدها تدفّق إلى حيفا للعمل في مينائها نحو 1,200 عامل، وذلك ليعملوا مكان هؤلاء الحوارنة، إلّا أنّ موظّفي التشغيل لم يقبلوا من بينهم سوى 200 عامل فقط، وعاد الباقون إلى قراهم (Ibid, p. 149).

نحو ثورة عام 1936: ثورة الفلّاحين

كانت العمليّات المسلّحة التي قام بها الشيخ عزّ الدين القسّام وجماعته، في 1935/11/2، العمليّات الأولى المستندة إلى فهم مدى الاستعداد القائم لدى الجماهير ومقدرتها على تفجير الثورة، حيث إنّ التمرّد يكون للضغوط وللضائقة المتواصلة المفروضة على الفلّاحين والفقراء. عبّر تأييد الجماهير لعمليّة القسّام عن الضائقة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، التي ضغطت على الجماهير مدّة طويلة. ومنذ تلك اللحظة لم تنتظر الجماهير المضغوطة برامج وقرارات القيادات الوطنيّة التقليديّة. فالجماهير بدأت العمل وأجبرت القيادة السياسيّة التقليديّة على السير حسب خطاها.

وهكذا انفجر الإضراب العامّ في 1935/11/13، على الرغم من الدعوات المتكرّرة على صفحات الجرائد ومن قِبل الأحزاب لتأجيل هذا الاضراب المعلن (قرار مندوبي الأحزاب بتأجيل الإضراب، 1935، 13 تشرين الثاني، ص 5). وفي اليوم التالي للإضراب كتبت جريدة

فلسطين: "نرجو ألّا تسير الأمّة في طريق والقيادة في طريق آخر حتّى لا يتّسع الشقاق بينهما" (الإضراب منذ ثار كفكرة حتّى تنفيذه أمس، 1935، 14 تشرين الثاني، ص 1). ولم تتمكّن القيادة الوطنيّة التقليديّة من تأجيل انضمامها إلى الحركة الجماهيريّة لزمن طويل، فحركة الاحتجاج الجماهيريّة ضدّ عوامل ضائقتهم الاقتصاديّة والاجتماعيّة كان من الممكن توجيهها ضدّ القيادة العربيّة التقليديّة لو استمرّت بموقف اللامبالاة (Khalaf, 1997, p. 107). وعلى ذلك، فالقيادة العربيّة التقليديّة اضطُرّت إلى قيادة حركة الاحتجاج الجماهيريّة وتوجيهها ضدّ الانتداب البريطانيّ والصهيونيّة.

الخلاصة

حاولت في هذه الدراسة فحص آثار التغيُّرات الاقتصاديّة التي حلّت في فلسطين في فترة الانتداب والاستيطان الصهيونيّ، ونتيجة لتلك السياسات، ومدى تأثير ذلك على جماهير الفلّاحين الذين كوّنوا الأغلبيّة الساحقة من السكّان العرب. خلال تحليل تلك التغيّرات الاقتصاديّة، رأينا الضعف الذي حلّ بمقدرة الفلّاح الاقتصاديّة بفعل تقلُّص مصادر معيشته في القرية، كتقلّص وحدة الأرض المتاحة لعائلته، وتراكم ديونه، وانخفاض أسعار منتَجات محصوله الزراعيّ؛ إذ نتج عنها ازدياد سريع ومتواصل لطالبي العمل الأجير خارج المناطق القرويّة الآملين في إيجاد مصادر معيشة بديلة أو مكمّلة لمدخول الأرض التي لم يَعُدْ باستطاعتها تغطية نفقات العائلة الفلّاحيّة المتوسّطة، ومن ناحية أخرى خلقت الهجرة اليهوديّة المكثّفة ضغطًا على أماكن العمل وطبّقت المؤسّسات الصهيونيّة شعار "العمل العبريّ" دونما هوادة، وذلك في نطاق العمل اليهوديّ وفي المرافق الحكوميّة. ولم يستطع الأجيرون العرب التنافس مع العمل اليهوديّ المنظَّم، ممّا اضطَرّ الكثيرين من الأجيرين العرب الذين دخلوا لدائرة البطالة إلى العودة إلى قراهم دونما وجود قاعدة اقتصاديّة لاستيعابهم توفّر لهم مصدرًا لمعيشتهم.

ومن ناحية أخرى، لم يتطوّر قِطاع الاقتصاد العربيّ المدينيّ بنسبة ازدياد القوى العاملة الأجيرة. بل لقد لمسنا أنّ هذا القِطاع الاقتصاديّ قد تراجع، على نحوِ ما حدث في نابلس -على سبيل المثال-. التغيُّرات الاقتصاديّة المذكورة عملت مجتمِعةً، وفي آن واحد، فكانت نتيجتها استمرار الفلّاح في العيش داخل دائرة فقر مُفْرَغة دون بصيص أمل في الخروج من الدائرة، فأصبح تأثير دائرة الفقر أقوى بكثير بعدما خرج الفلّاحون من قراهم وجرّبوا العمالة الأجيرة وانكشفوا على حضارة المدينة. استمرّ فقر الفلّاحين في التراكم من سنة إلى أخرى، وكذلك استمرّ التناقص في مصادر المعيشة في التراكم من سنة إلى أخرى، ونتيجة لذلك اتّسعت دائرة الفلّاحين الذين عاشوا في دائرة الفقر، ممّا أسهَمَ في انفجار ثورة عام 1936.

المراجع

الإضراب منذ ثار كفكرة حتّى تنفيذه أمس. (1935، 14 تشرين الثاني). **جريدة فلسطين**. ص 1.

التايه، عبدالله مصطفى. (1930، 24 آب). لماذا يبيع الفلّاحون أراضيهم لليهود؟. **جريدة فلسطين**. ص 3.

تقرير لجنة بيل. (1937، تمّوز). **تقرير اللجنة الملَكيّة لفلسطين، عرضه على البرلمان بأمر من جلالته، وزير الدولة لشؤون المستعمرات**.

شبيرا، أنيتا. (1976). **الصراع على العمل العبريّ 1929-1939**. تل أبيب: جامعة تل أبيب. [بالعبريّة]

صايغ، روزماري. (1980). **الفلّاحون الفلسطينيّون من الاقتلاع إلى الثورة**. بيروت: مؤسّسة الأبحاث العربيّة.

قرار مندوبي الأحزاب بتأجيل الإضراب. (1935، 13 تشرين الثاني). **جريدة فلسطين**. ص 5.

كوهن، أبراهام. (1978). **اقتصاد القطاع العربيّ في عهد الانتداب**. جِفْعات حَفِيفا: مركز الدراسات العربيّة والأفريقيّة الآسيويّة. [بالعبريّة]

الكيّاليّ، عبد الوهّاب. (1968). **وثائق المقاومة الفلسطينيّة ضدّ الاحتلال البريطانيّ والصهيونيّة، 1918-1939**. بيروت: مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة.

هدم حارة البرّاكيّات في أرض الرمل. (1938، 11 أيلول). **هآرتس**. ص 3. [بالعبريّة]

هلل، دان. (1973). **في طريق غير معبّدة**. القدس: شوكن. [بالعبريّة]

يزبك، محمود. (1988). **الهجرة العربيّة إلى حيفا في زمن الانتداب: دراسة تاريخيّة اقتصاديّة، سكّانيّة واجتماعيّة**. الناصرة: مكتبة القبس.

Abcarius, Michel F. (1938). The fiscal system. In Himadeh, Sa'id B. (Ed.). **Economic organization of Palestine** (No 11) (pp. 512-542). Beirut: The American University Press.

Brown, Sarah. (1982). The political economy of Jabal Nablus, 1920-48. In Owen, Roger (Ed.). **Studies in the economic and social history of Palestine in the nineteenth and twentieth centuries** (pp. 88-176). London: The McMillan Press.

Granovsky, Abraham. (1927). **Land taxation in Palestine**. Jerusalem: Mischar W'Taasia Publication.

Hopkins, Lester G. (1938). Population. In Himadeh, Sa'id B. (Ed.). **Economic organization of Palestine** (No 11) (pp. 2-36). Beirut: The American University Press.

Palestine, Department of Development, & French, Lewis. (1931). **First report on agricultural development and land settlement in Palestine**. Garden City Press.

Khalaf, Issa. (1997). The effect of socioeconomic change on Arab societal collapse in

Mandate Palestine. **International Journal of Middle East Studies**, 29(1). Pp 93-112.

Mills, Eric. (1931). **Census of Palestine**. Jerusalem.

Simpson, Sir John Hope. (1930). **Report on immigration, land settlement and development**. Gt. Britain, Colonial Office: London.

Tress, Madeleine. (1988). The role of peasantry in the Palestine revolt 1936-1939. **Pesant Studies**, 15(3). Pp. 161-190.

Ya'akov, Firestone. (1975). Production and trade in an Islamic context: Sharika contracts in the transitional economy of Northern Samaria, 1853-1943. **International Journal of Middle East Studies**, 6. Pp. 185-209.

Yazbak, Mahmoud. (2000). From poverty to revolt: Economic factors in the outbreak of the 1936 rebellion in Palestine. **Middle Eastern studies**, 36(6). Pp. 103-4.

يأتي هذا الكتاب حصيلةً للمشروع الذي بادر إليه مدى الكرمل، والذي جمع من خلاله كوكبةً من الأكاديميّين والمحاضرين وطلبة دراسات عليا فلسطينيّين يدرسون في جميع أنحاء فلسطين ضمن ثلاث ورشات دراسيّة امتدّت كلّ منها على مدار سنة. جمَعَ هؤلاء الباحثين الانشغالُ السياسيُّ والأكاديميُّ في فهم الصهيونيّة بوصفها مشروع استعمار استيطانيّ، وفي بحث آليّات هذا المشروع وفرضيّاته وأُسُسه الفكريّة والدينيّة والسياسيّة. كذلك ناقشت الورشات التحوّلات التي مرّ ويمرّ فيها المشروع الصهيونيّ جرّاء فشله، منذ بداياته الأولى، في إخضاع المقاومة الفلسطينيّة المستمرّة على جميع أشكالها.

يأتي كُتّاب وكاتبات المقالات من حقول معرفيّة مختلفة، ويعيشون سياقات جغرافيّة وسياسيّة وقانونيّة وأكاديميّة مختلفة. قارَبَ بعض الكتّاب الصهيونيّةَ ومشروعَها الاستعماريَّ مقارَبةً تاريخيّة، بينما قرأها آخَرون من زاوية ممارساتها على من يعيش في ظلّ منظومتها إمّا داخل أرضه، وإمّا مهجَّرًا داخل بلده، أو خارجها. بعض المقالات بحثت في مقاومة المشروع، أو في الوعي المقاوِم لهذا المشروع. وقد عُنِيَ بعضها الآخَر بتحليل المنظومة نفسها، واشتباك بُعدها الاستعماريّ الاستيطانيّ مع البعدَيْن الدينيّ والقوميّ أو الإنتاج المعرفيّ حولها من قِبل مؤسَّستها الأكاديميّة أو مقاوميها. وقد قرأتْ بعضُ المقالات هذا المشروعَ قراءةً مقارِنةً مع سياقات عربيّة أو عالميّة أخرى.

يُسهم الكتاب في النقاش الدائر حول مكان دراسات الاستعمار الاستيطانيّ في فهم طبيعة الدولة الإسرائيليّة، وفي تطوير إستراتيجيّات فلسطينيّة للتحرُّر على ضوء هذا الفهم.

مدى الكرمل – المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، هو مؤسسة بحثية مستقلة غير ربحية تأسست عام 2000 في مدينة حيفا. يهتم مدى الكرمل بالتنمية البشرية والقومية في المجتمع، ويهدف إلى تشجيع البحث التطبيقي والنظري حول الفلسطينيين في إسرائيل. ويركز مدى الكرمل على سياسة الحكومة والاحتياجات الاجتماعية والتربوية والاقتصادية للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل وعلى الهوية القومية والمواطنة الديمقراطية. ويسعى المركز إلى توفير قاعدة مؤسساتية ومناخ فكري لدراسة احتياجات الفلسطينيين في إسرائيل ومستقبلهم الجماعي وعلاقتهم بإسرائيل وبباقي أجزاء الشعب الفلسطيني والعالم العربي. كما يسعى إلى تدريب جيل جديد من علماء الاجتماع والسياسة الفلسطينيين على توجهات نقدية في الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية.

Zionism and Settler Colonialism: Palestinian Approaches
Edited by: Nadim N. Rouhana and Areen Hawari
ISBN: 978-965-7308-28-8